مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية Journal of Economics and Political Sciences
المجلد 20، العدد (2)، ديسمبر 2023،104-123 Vol. 20, No. (2), Dec 2023, 104-123

تطور مؤشرات التوزان الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

علي سليم علي صوان
محاضر بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

ملخص الدراسة:

هدف هذا البحث لدراسة مدى تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة مؤشر التضخم ممثلا في الرقم القياسي للمستهلك كمؤشر على التوازن الاقتصادي الداخلي، وتم استخدام الميزان التجاري وهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات كمؤشر على التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد الليبي، واستعرضنا تطور معدلات التضخم ورصيد الميزانية العامة كمؤشرات على التوازن الداخلي، وأيضاً تطور الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي كمؤشرات على التوازن الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020.

توصل البحث إلى عدة نتائج، تمثلت في وجود تطور للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي بشكل موجب طيلة فترة الدراسة إلى سنة 2013 وبعد ذلك بدأ في الانخفاض، كما توصل البحث إلى أن معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ممثلاً بالرقم القياسي للأسعار نما تنامياً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وقد كان الاتجاه العام لها موجباً، كما شهدت الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة فائضاً ملحوظاً في أغلب السنوات ماعدا سنة 2002، وسنة 2013، وسنة 2014 م، وباقي السنوات كانت الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة. كما توصلت الدراسة الى أن الميزان التجاري خلال فترة الدراسة قد شهد فائضاً مستمراً ماعدا في سنوات 2014 و2015 و2016. وأيضاً شهد الاقتصاد الليبي تطوراً في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وقد كان الاتجاه العام له تصاعدياً.

الكلمات المفتاحية: التوزان الاقتصادي الداخلي، التوزان الاقتصادي الخارجي، الاقتصاد الليبي، التضخم، الانفتاح التجاري.

مقدمة الدراسة:

يعتبر التوازن الداخلي والخارجي من أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي، وفي هذه الدراسة تم تمثيل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي واستخدمت الدراسة مؤشر التضخم ممثلا في الرقم القياسي للمستهلك كمؤشر على التوازن الاقتصادي الداخلي، وتم استخدام الميزان التجاري وهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات كمؤشر على التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد الليبي، وفي هذا البحث سنستعرض تطور معدلات التضخم ورصيد الميزانية العامة كمؤشرات على التوازن الداخلي،

Corresponding author. Email: ----------
Received 3/11/2023; final version received 10/12/2023; Accepted 28/12/2023; Available online 31/12/2023

وأيضاً تطور الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي كمؤشرات على التوازن الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020.

إشكالية الدراسة:

من هدا المنطلق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو تطور مؤشرات التوزان الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020؟

وتنطلق هده الدراسة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف تطور الميزان التجاري على مؤشرات التوازن الاقتصادي؟

ـ كيف تطور التضخم على مؤشرات التوازن الاقتصادي؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد الليبي يتعلق بتطور مؤشرات التوزان الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي، وعلى الدور الي يلعبه التضخم ممثلا في الرقم القياسي للمستهلك كمؤشر على التوازن الاقتصادي الداخلي، وكلك الميزان التجاري وهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات كمؤشر على التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل مؤشرات التوزان الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي.
- تحليل أدوات السياسة المالية (الانفاق العام، الايرادات العامة) في ليبيا.
- تحليل مؤشرات التوزان الاقتصادي الكلي على المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة.

الدراسات السابقة:

1 . دراسة (الفيرس،2021): هدفت الدراسة الى التعرف على دور السياسة المالية في تحقيق التوزان الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2015 واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، لقياس تطور واتجاه أدوات السياسة المالية بالإشارة إلى تطور واتجاه مؤشرات التوازن الاقتصادي، ولقد خلصت الدراسة بالجانب التحليل الوصفي إلى تزامن اتجاه الإنفاق العام والتضخم ارتفاعا بأغلب فترة الدراسة إلا في سنوات معدودة، وتزامن اتجاه ارتفاع الإنفاق العام كذلك مع ارتفاع معدل البطالة إلا في سنوات معدودة ، كما تزامن اتجاه الإيرادات العامة مع اتجاه الإيرادات النفطية انخفاضا وارتفاعا، بذلك يمكن القول

أن ما أظهرته نتائج تقدير العلاقات بين المتغيرات كميا يتوافق مع التحليل الوصفي للتطور واتجاه المتغيرات محل الدراسة، حيث ساهم الإنفاق العام بالأجل الطويل في ارتفاع معدل التضخم وخفض البطالة بنسبة ضعيفة لا تتناسب وحجم الإنفاق الذى تم ضخه بالاقتصاد خلال الفترة، أما بالأجل القصير فلقد كان للإنفاق أثر موجب على البطالة وكذلك الأثر على الميزان التجاري، أما بالنسبة للضرائب فلقد جاءت نتائج علاقتها متذبذبة بين تخفيض وارتفاع على جميع المتغيرات وضعيفة الأثر بالحالتين .

2 ـ دراسة (محمد، 2016): هدفت الدراسة إلى تقويم أداة السياسة المالية في الاقتصاد الليبي من خلال قياس أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) على الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، والمستوى العام للأسعار (معدل التضخم المحلي)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وأدوات التحليل الكمي ومن أجل التحليل القياسي استندت على تقنية التكامل المشترك وفقا لأسلوب جوهانسون (Johnson co- Integretin Testes)، وعلى نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، كما اعتمدت الدراسة على اختيار السببية لجرانجر (Granger Causality) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها؛ الاعتماد على عوائد النفط في تمويل النفقات العامة لقلة عوائد الضرائب، وبإمكان ان تكون السياسة المالية سياسة توسعية في حالة تزايد عوائد النفط وانكماشية في حالة تراجع عوائد النفط، أما نتائج التطبيق القياسي بأن السياسة المؤثرة هي السياسة الإنفاقية خلاف السياسة الضريبية التي كانت غير مؤثرة نتيجة عدم تعديل الهيكل الضريبي.

3 ـ دراسة (الهمالي، 2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة المالية من خلال الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، واعتمد الباحث للوصول لهذا الهدف على الأسلوب التحليلي الوصفي حيث تم استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والتنمية المستدامة بالإضافة إلى تحليل كافة البيانات والاحصاءات لمؤشرات التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الدخل في ليبيا يعتبر مرتفعاً بالنسبة للجزائر وماليزيا، ومنخفضا بالنسبة لباقي دول المقارنة، أما ما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية نجد أن الإنفاق على الرعاية الصحية ضعيف في ليبيا بالمقارنة للدول المقارنة حيث لم تتجاوز نسبة 3.9% من الدخل القومي.

4 ـ دراسة (الخلاط، 2010): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي من خلال الاستهلاك المحلي وذلك لمواجهة الفجوة التضخمية والانكماشية التي تصيب الاقتصاد من حين إلى آخر، والتعرف على حجم الايرادات الضريبية وأهم ملامح النظام الضريبي الليبي، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي التحليلي للإيرادات العامة من سنة إلى أخرى ومقارنتها للإيرادات الضريبية والنفطية بالإيرادات العامة ومحددات الاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ؛ أن العلاقة بين السياسة الضريبية والاستقرار ضعيفة، وأن الضرائب لا تتمتع بالمرونة

الكافية لجعلها أداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

5 ـ دراسة (العربي، 2009): هدفت الدراسة إلى معرفة أي مدى كانت السياسة المالية والنقدية فاعلتين في التأثير على النمو الاقتصادي مستخدماً الإنفاق العام والضرائب كمؤشرات للسياسة المالية وعرض النقود ومعدل تغير الأتمان المصرفي كمؤشرات للسياسة النقدية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدم الباحث نموذج قياسي لقياس العلاقة الانحدارية بين النمو معبراً عنه بمعدل تغير الناتج كمتغير تابع، ومؤشرات السياسة المالية والنقدية السالفة الذكر كمتغير مستقل، واستخدم الباحث الانحدار المرحلي بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أن السياسة المالية تؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي ولا تعول عليها الحكومة الليبية كثيراً بدليل لم تجرى أي تعديل على الهيكل الضريبي لفترة طويلة من الزمن.

الجانب النظري:

أولاً: مفهوم التوازن الاقتصادي:

التوازن هو الوضع الاقتصادي والمالي الذي تتعادل عنده المؤشرات الكلية أو الجزئية أو كلاهما معاً عند نقطة معينة وإذا ما توفرت شروط وظروف معينة، بحيث عندما يحدث لأحدهما نقص أو زيادة مع ثبات غيره ونتيجة للتأثيرات المترابطة بين الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال قد يطول أجله أو يقصر إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى (درواسي، 2015).

ويعرف التوازن بأنه "الوضع الذي إذا تم الوصول إليه مع عدم وجود أي حافز للابتعاد عنه سيظل كما هو مالم تحدث أية مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك. ومن ثم يمكن القول بأن التوازن هو وضع ثبات نسبي"(نعمت الله،2000)، كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها (أرلوند،1992). مما سبق يتضح أن التوازن الاقتصادي أصبح يمثل تحدياً أمام صانع القرار الاقتصادي والسياسي لما له من علاقة بمفاصل حياة ذلك المجتمع من استثمار وادخار ومعدلات البطالة والاستهلاك وغيرها، بحيث يصل بالاقتصاد إلى حالة استقرار تام في الآجل القصير، وتحقيق التوظف الكامل واستقرار الأسعار والنمو المستمر في الآجل الطويل. وأصبح من الضروري على السياسة المالية التنسيق بين توازن ميزانية الدولة بما يتفق مع توازن الاقتصاد الوطني

ثانياً: أهم خصائص وسمات الاقتصاد الليبي

بصفة عامة يمكن تلخيص الخصائص العامة للاقتصاد الليبي في الآتي:(نصرالدين النعاس، 2010، 28).

1 ـ خضوع الاقتصاد الليبي لسيطرة قطاع واحد هو النفط.

2ـ سيطرة القطاع العام على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وما ترتب عليها من ضعف في كفاءة العنصر البشري في الجهاز الإنتاجي تبعاً لما يتصف به هذا القطاع من ضعف في الإنتاجية الناجمة وتفشي البيروقراطية والاختناقات وعدم المبالاة والتسيب والإهمال.

3ـ ضعف مشاركة الليبيين في المشروعات التي طرحتها خطط التنمية الاقتصادية والاعتماد على العنصر البشري الأجنبي الذي له سلبياته وعيوبه.

4ـ محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، أو بمعنى أخر عدم قدرة الاقتصاد الليبي على امتصاص أكبر قدر من الاستثمارات بكفاءة تعطي أكبر مردود اقتصادي واجتماعي ممكن.

5ـ ضعف السوق المحلية بما لا يسمح بتطور القطاعات الصناعية للاستفادة من وفورات الحجم وتخفيض التكاليف.

6ـ الاعتماد الكلي على عائدات النفط التي شهدت تدهوراً خطيراً وحاداً نتيجة الأزمة التي بدأت مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن النفط يهيمن على هيكل الصادرات الليبية حيث تشكل صادرات النفط حوالي 99% من إجمالي الصادرات الوطنية.

المطلب الثاني: مؤشرات التوزان الاقتصادي الداخلي

أولاً: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020

يعرف التضخم في معظم الأدبيات الاقتصادية على أنه هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعرفة قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد نعتمد على الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بمؤشر سعر المستهلك (CPI)، والذي يقاس عن طريق مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادةً، وتقوم على استخدام سنة معينة للمقارنة تسمى بسنة الأساس.

وبالنظر للجدول والشكل التالي رقم (1). يمكن تتبع تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020، فخلال الفترة من 1990 الى 2000 شهد الرقم القياسي للأسعار ارتفاعا تدريجياً حيث بلغت أعلى قيمة للرقم القياسي للأسعار هي 70.57 وكانت أقل قيمة للرقم القياسي للأسعار 40.17 وبمتوسط مقداره 58.72، وسجل التضخم في بداية الفترة معدلات مرتفعة تم بدأ في الانخفاض وكان أعلى معدل للتضخم 11.87% وكان أقل معدل للتضخم 2.9% بالسالب، وهنا نلاحظ أن معدل التضخم في انخفاض وهذا لا يعني أنه لا يوجد تضخم وإنما هو ينمو بمعدلات متناقصة لأن الرقم القياسي للأسعار في تزايد بالنسبة لسنة الاساس ومعدل التضخم في تزايد بمعدلات متناقصة، والسبب في هذا الارتفاع هو انخفاض أسعار النفط العالمية الذي سبب في انخفاض الإيرادات للدولة الليبية التي تعتمد عليها في تمويل

الميزانية العامة، وأيضاً الحصار الاقتصادي والعقوبات التي فرضت على الدولة بسبب قضية لوكربي الأمر الذي ساهم في ارتفاع السلع الأساسية ودخول البلاد في موجة تضخمية (سند محمد حسين، 2018، ص130)، وأما الفترة من 2001 إلى 2010 بدأ الرقم القياسي للأسعار في الانخفاض فقد بلغت أقصى قيمة له هي 71.55، وبلغت أقل قيمة للرقم القياسي للأسعار هي 53.92، وكان متوسطه 61.466، ويرجع السبب في ذلك هو الارتفاع في أسعار النفط العالمية ورفع الحصار والعقوبات على الدولة الليبية، وانتهاجها إلى بعض السياسات والإجراءات مثل تخفيض سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأخرى وتخفيض الرسوم الجمركية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي انعكس على انخفاض معدلات التضخم بسبب إتباع الدولة لسياسة الدعم السلعي ودعم المحروقات وتخفيض تكلفة التعليم والخدمات الصحية الأمر الذي قلل من موجة التضخم(سند محمد حسين، 2018، ص130). فكانت أعلى قيمة له خلال هذه الفترة ما نسبته 10.45% وكانت أقل معدل للتضخم ما نسبتــه – 9.80 كما بلغ متوسطــه ما نسبته 0.626%

الجدول رقم (1)

يوضح تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الرقم القياسي للأسعار (2015=100)	معدلات التضخم (%)
1990	40.17	-
1991	44.94	11.87
1992	49.15	9.36
1993	54.59	11.07
1994	57.38	5.11
1995	61.54	7.25
1996	64.02	4.03
1997	66.29	3.55
1998	68.75	3.71
1999	70.57	2.65
2000	68.52	-2.90
2001	62.48	-8.81
2002	56.36	-9.80
2003	55.13	-2.19
2004	53.92	-2.20
2005	57.28	6.23
2006	58.16	1.54
2007	61.74	6.16
2008	68.19	10.45
2009	69.85	2.43
2010	71.55	2.45

15.87	82.91	2011
6.12	87.98	2012
2.57	90.24	2013
2.44	92.45	2014
8.17	100.00	2015
27.84	127.84	2016
28.46	164.22	2017
9.30	179.49	2018
0.41	180.23	2019
1.48	182.89	2020

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.

الشكل رقم (1): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

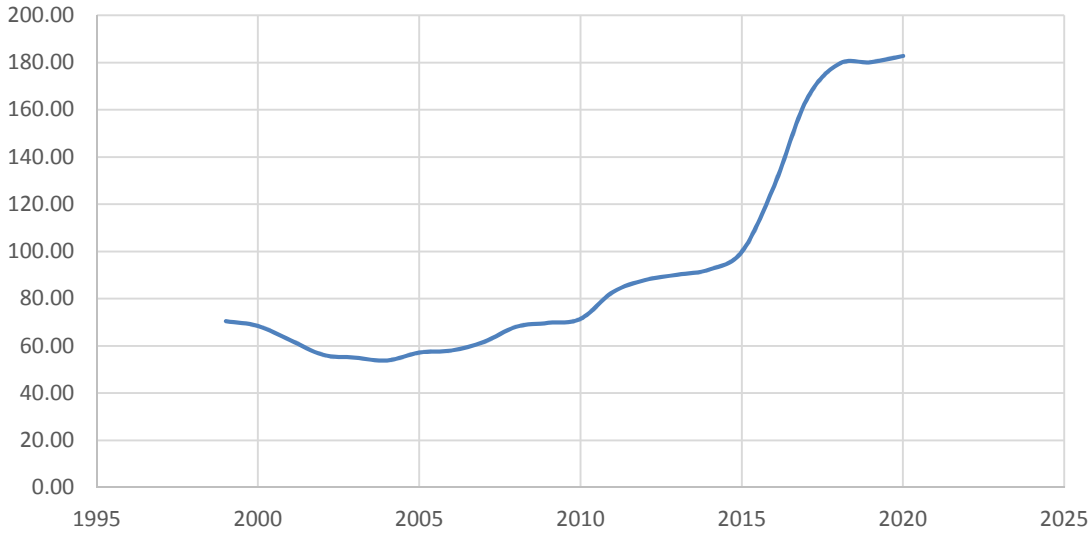

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول(1)

وهو أقل متوسط للتضخم خلال فترة الدراسة، وخلال الفترة من 2011 إلى 2020 أرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وكانت أعلى قيمة له 182.89 في سنة 2011، وكانت اقل قيمة له 82.91 في سنة 2020 وبمتوسط مقداره 128.825، وشهد معدل التضخم ارتفاعاً مضرباً وبشكل غير مسبوق في فترة الدراسة بسبب الأحداث التي صاحبت ثورة فبراير وما نتج عنها من تردي الأوضاع الأمنية وإغلاق للحقول والموانئ النفطية في 2014 والفساد الإداري والمالي وعدم ترشيد النفقات العامة، وزد على ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل غير مسبوق وبالتالي انخفاض التدفقات المالية من إيرادات النفط الممول الوحيد للميزانية العامة للدولة، فكل هذه الأسباب ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم فكانت أعلى قيمة له ما

نسبته 28.46% وكانت أقل قيمة له ما نسبته0.41% وبمتوسط مقداره 10.266 % (سند محمد حسين، 2018، ص130).

ثانياً: تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

تعتبر الميزانية العامة من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال التحكم في الإيرادات العامة والنفقات العامة وإعادة توزيعها بشكل رشيد على جميع القطاعات وتلبية رغبات وحاجيات المجتمع، ووضع الميزانية العامة يعكس الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وفي حالة عجز الميزانية العامة يتم تمويلها من الدين العام.

الجدول رقم (2)

يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990- 2020

السنة	الايرادات العامة (مليون دينار)	الإنفاق العام للإنفاق التنموي	الإنفاق العام للإنفاق التسييري	النفقات العامة (مليون دينار)	رصيد الميزانية العامة (مليون دينار)
1990	2736	702	1490	2192	544
1991	3415	723	1508	2231	1184
1992	2553	396.8	1534	1931	622.2
1993	2314	405.5	1521	1927	387.8
1994	2665	507.3	1769.3	2277	388.4
1995	3684	318.6	2026	2345	1339.4
1996	4980	667.6	2434	3102	1878.7
1997	5037	860.1	3037	3897	1139.9
1998	4366	485.2	3136.8	3649	717
1999	4857	794.4	2966.9	3761	1096
2000	4662	1541	3153.3	4694	-32
2001	5999	1539	3596.6	5136	863
2002	8574	3701.7	4210.3	7912	662.1
2003	8040	2530	3577.7	6488	1552.5
2004	23087	3581	4144.7	7726	15361.3
2005	37106	10273	8282	18555	18551
2006	47088	10939	8754	19693	27395
2007	53366	18993	11890	30883	22483.3
2008	72741	28903.3	11875	40778	31963.1
2009	41785	18983.9	10253	29237	12548.2
2010	61503	23729.4	15121	38851	22652.5
2011	16813	0	17580	17580	-766.8
2012	70132	5500	36733	42233	27898.6
2013	54764	13276.5	42599	55875	-1111.4

-9830.7	31374	26892	4411.9	21543	2014
9355.6	7488	29196	3861.9	16843	2015
4609.3	4236	2488.3	1747.6	8845	2016
15908.9	6429	4541	1887.7	22338	2017
40090.6	9053	5662.6	3390.4	49144	2018
43298.8	14066	9428.9	4637.5	57365	2019
17452	5366	3565	1801	22818	2020

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.

الشكل رقم.(2): تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

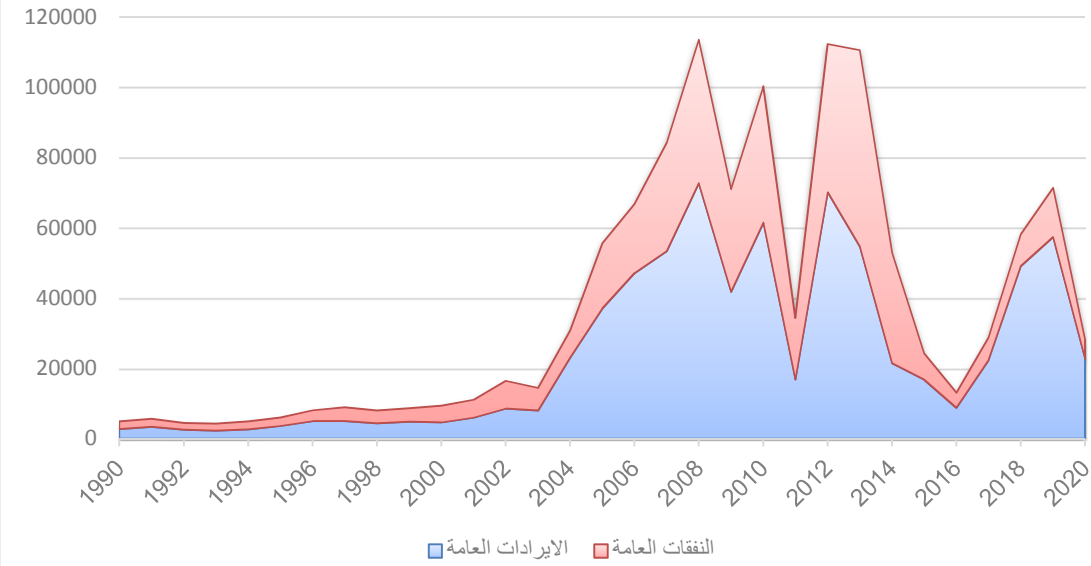

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول(2)

وبالنظر إلى الجدول والشكل السابق رقم (2) يمكن تتبع تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020. فخلال الفترة من 1990- 2000 كانت أعلى قيمة للإرادات العامة 5037 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 2314 مليون دينار ليبي ومتوسط 3751.73 مليون دينار ليبي، وبلغت أعلى قيمة للنفقات العامة 4694 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 1927 مليون دينار ليبي بمتوسط 2909.64، وبلغت أعلى قيمة للإنفاق التنموي 1541 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له 318.6 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 672.86 مليون دينار ليبي، وكانت أعلى قيمة من الإنفاق التسييري هي 3153.3 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له هي 1490 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره2234.21 مليون دينار ليبي، ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت تذبذباً ملحوظاً نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية من عدم الثبات وأيضا جراء العقوبات والحصار الجوي على ليبيا (قضية لوكربي). الأمر الذي سبب في زيادة النفقات العامة وأخذت النفقات التسييرية الحصة الأكبر من هذه

النفقات، ومع هذا لم يحدث عجز في الميزانية العامة إلا في نهاية هذه الفترة وهي سنة2000(سند محمد حسين، 2018، ص100).

وأما الفترة من 2001- 2010 كانت أعلى قيمة للإرادات العامة 72741 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 5999 مليون دينار ليبي ومتوسط 35928.9 مليون دينار ليبي، وبلغت أعلى قيمة للنفقات العامة 40778 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 5136 مليون دينار ليبي بمتوسط 20525.9، وبلغت أعلى قيمة للإنفاق التنموي 28903.3 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له 1539 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 12317.33 مليون دينار ليبي، وكانت أعلى قيمة من الإنفاق التسييري هي 15121مليون دينار ليبي وأقل قيمة له هي 3577.7 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 8170.43 مليون دينار ليبي، شهدت الإيرادات العامة في هذه الفترة بشكل عام ارتفاعا ملحوظاً بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ورفع العقوبات المفروضة على ليبيا الأمر الذى أدى إلى زيادة النفقات العامة وانتهاج سياسة توسعية من قبل الدولة الليبية والإنفاق على المشاريع التنموية وأخذ الإنفاق التنموي الحصة الأكبر من النفقات العامة (عبدالحميد مصباح الأكرش، 2017، ص235.)، وحققت الميزانية العامة فائضاً خلال هذه الفترة، وخلال الفترة من 2011- 2020 كانت أعلى قيمة للإرادات العامة 70132 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 8845 مليون دينار ليبي ومتوسط 34060.5 مليون دينار ليبي، وبلغت أعلى قيمة للنفقات العامة 55875 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 4236 مليون دينار ليبي بمتوسط 19370، وبلغت أعلى قيمة للإنفاق التنموي 13276.5 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له 0.0 وبمتوسط مقداره 4051.45 مليون دينار ليبي، وكانت أعلى قيمة من الإنفاق التسييري هي 42599 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له هي 2488.3 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 17868.58 مليون دينار ليبي، ومن سرد هذه الأرقام نلاحظ أن الايرادات العامة بدأت في الانخفاض من بداية الفترة وهي السنة التي قامت فيها الثورة (2011)، وما نتج عنها من توقف الإنتاج النفطي وخروج أغلب الشركات وحدوث عجز في الميزانية العامة مقداره 766.8-، ومع الاستقرار السياسي والامني الذي حصل في 2012 تم رجوع معظم الشركات وعاد الإنتاج من جديد وزادت الايرادات بشكل كبير على ما كانت عليه في 2011 وارتفعت النفقات العامة وتوزعت بين النفقات الاستثمارية والتسييرية، إلا أن هذا الحال لم يدم كثيرا وبدأت الحرب من جديد في سنة 2014 واقفلت الموانئ والحقول النفطية، ومع انخفاض في أسعار النفط العالمية تراجعت الإيرادات العامة والنفقات العامة وأخدت النفقات التسييرية الحصة الأكبر من النفقات العامة ومع كل ما ذكر لم يحدث عجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض النفقات الاستثمارية والتركيز على التسييرية فقط.

المطلب الثاني: مؤشرات التوزان الاقتصادي الخارجي

أولاً: تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تحكم الدولة في توازناتها الخارجية من خلال سجل يوضح فيه الصادرات والواردات للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة(بوري محي الدين،2018، ص53).

الجدول رقم (3)
يوضح تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	رصيد الميزان التجاري (مليون دينار)	معدلات النمو في رصيد الميزان التجاري (%)
1990	2234.0	ــــــ
1991	1648.2	-26.22
1992	1616.7	-1.91
1993	766.3	-52.60
1994	1629.3	112.62
1995	1493.6	-8.33
1996	1663.9	11.47
1997	1317.0	-20.85
1998	170.3	-87.07
1999	1753.6	929.71
2000	3310.1	88.76
2001	2733.6	-17.42
2002	4591.3	67.96
2003	9208.7	100.57
2004	12593.1	36.75
2005	27153.0	115.62
2006	39467.0	45.35
2007	40028.0	1.42
2008	51089.0	27.63
2009	18816.0	-63.17
2010	29777.0	58.25
2011	9590.0	-67.79
2012	44650.0	365.59
2013	15199.7	-65.96
2014	- 14120.7	-192.90
2015	- 7687.6	-45.56
2016	-2645.0	-65.59
2017	11548.6	-536.62
2018	21897.1	89.61
2019	14753.8	-32.62
2020	3168.6	-78.52

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.

الشكل رقم (3): تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

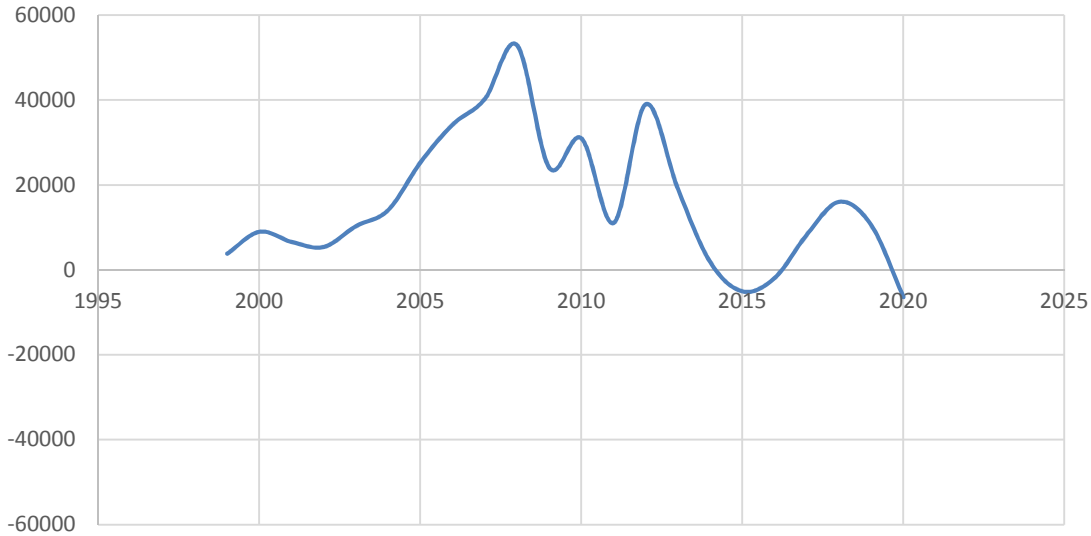

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول(3)

وبالنظر إلى الجدول والشكل رقم (3)، سنتطرق إلى تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد الدراسة من 1990 إلى 2020 فخلال الفترة من 1990 إلى 2000 شهدت هذه الحقبة من الدراسة تذبذباً في معدلات النمو في رصيد الميزان التجاري للاقتصاد الليبي بسبب التقلبات التي حصلت في أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة، وايضا العقوبات الدولية والحضر المفروض على ليبيا من وراء قضية لوكربي كان له الدور في هذه التذبذبات، حيث كانت أعلى قيمة للميزان التجاري خلال هذه الفترة هي 3310.1 مليون دينار، وكانت أقل قيمة له هي 170.3مليون دينار وبمتوسط مقداره 1600.27 مليون دينار، وكانت أعلى قيمة في معدل النمو هي ما نسبته 571.91% وأقل قيمة له هي ما نسبته 83.98- %، وبالرغم أن أغلب السنوات أخذت قيم سالبة غير أن ما حققته من قيم موجبة في خلال الفترة قد تفوقت عليها بكثير، ولذلك فقد حقق الميزان التجاري نمواً سنوياً بلغ في المتوسط ما نسبته 285.64%.

وأما الفترة من 2001 إلى 2010م ومع بدايتها بدأت تتحسن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا نتيجة لرفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها، وأيضاً التحسن الذي طرأ على اسعار النفط العالمية، وايضاً تبني الحكومة الليبية مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الأمر الذي انعكس على قيمة الميزان التجاري وتزايد قيمة الصادرات، ولقد حقق الميزان التجاري نموا ملحوظاً بلغ في المتوسط ما نسبته 56.69 % وبلغت أعلى قيمة للميزان التجاري في هذه الفترة ما قيمته 51.89 مليون دينار، وكانت اقل قيمة له في نفس الفترة ما قيمته 2733.6 مليون دينار، وبمتوسط ما قيمته 23545.67 مليون دينار.

وخلال الفترة من 2011 إلى 2020م شهدت هذه الفترة تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتغير الحكم في ليبيا بعد أحداث ثورة 17 فبراير من سنة 2011 م، وأصبح الوضع الأمني متردي وأقفلت الحقول والموانئ النفطية، واصيب النشاط الاقتصادي بشلل كبير جراء هذه الأحداث ، ورغم ذلك شهد الميزان التجاري تحسناً وفائضاً بلغ في المتوسط ما نسبته 227.6%، وبلغت أعلى قيمة له ما قيمته 44650 مليون دينار، وكانت أقل قيمة له ما قيمته 3168.6 مليون دينار، وبمتوسط قيمته 17258.25 مليون دينار، ومن خلال الجدول نلاحظ أنه بدأ رصيد الميزان التجاري في الهبوط من سنة 2014 بسبب الظروف الأمنية التي عانت منها البلاد خلال هذه الفترة، والتي نجم عنها اقفال الحقول والموانئ النفطية ودخول البلاد في عدة حروب داخلية (حسين الحويج، 2022،ص161).

ثانياً: تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020:

يعتبر سعر الصرف مؤشر من مؤشرات التوازن الخارجي له تأثير على كافة المتغيرات في الاقتصاد القومي، وليبيا باعتبارها بلدً نامياً عانى اقتصادها الكثير من الأزمات الحادة التي أدت إلى اختلال ميزان مدفوعاتها من انخفاض في اسعار النفط فترة الثمانينيات بالإضافة إلى فترة الحصار في التسعينات وإلى أحداث ثورة فبراير في 2011، الأمر الذي دفع السلطات النقدية إلى إعادة النظر في السياسات المالية والنقدية ومنها سعر الصرف (خالد ابوزيد، 2016، ص 111)، وفي هذه الجزئية سنوضح مدى تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990- 2020، من خلال الجدول التالي رقم (4)، نلاحظ أن ومن شهر فبراير من عام 1973 ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي عند سعر صرف ثابت وهو 1 دولار يساوي 0.29579 دينار ليبي(رمزي زائر،2017)، ولقد حافظ الدينار الليبي على هذا المستوى حتى عام 1986 الذي تم فيه فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وربطه بوحدة السحب الخاصة بسعر صرف يعادل (2.8) لكل دينار، وتأتي هذه التغيرات تنفيذاً لأحكام قانون المصارف الذي خول مصرف ليبيا المركزي تغيير القيمة التبادلية للدينار حسب التطورات الاقتصادية والنقدية، ونتيجة للحصار والعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا خلال هذه الحقبة قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ برنامج تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية، دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي وقد عرف باسم (سعر الصرف الخاص المعلن) (أية أيراهبم،2020،ص 59).، الذي استخدم بجانب سعر الصرف الرسمي، فكانت أعلى قيمة في هذه الفترة ما قيمته 0.54613 دينار ليبي وكانت أقل قيمة له ما قيمته 0.28372 دينار.

الجدول رقم (4)

يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020

السنة	سعر الصرف (دينار)	معدلات النمو في سعر الصرف (%)
1990	0.28372	-
1991	0.28558	0.66
1992	0.29921	4.77
1993	0.32316	8.00
1994	0.36247	12.16
1995	0.35445	-2.21
1996	0.36592	3.24
1997	0.38868	6.22
1998	0.4538	16.75
1999	0.46308	2.04
2000	0.54613	17.93
2001	0.64732	18.53
2002	1.21669	87.96
2003	1.30839	7.54
2004	1.25064	-4.41
2005	1.3554	8.38
2006	1.28821	-4.96
2007	1.22728	-4.73
2008	1.2516	1.98
2009	1.2402	-0.91
2010	1.2575	1.39
2011	1.2628	0.42
2012	1.2596	-0.25
2013	1.2566	-0.24
2014	1.3379	6.47
2015	1.3963	4.37
2016	1.4451	3.49
2017	1.3596	-5.92
2018	1.3945	2.57
2019	1.3998	0.38
2020	1.3998	0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.

الجدول رقم (4): تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020

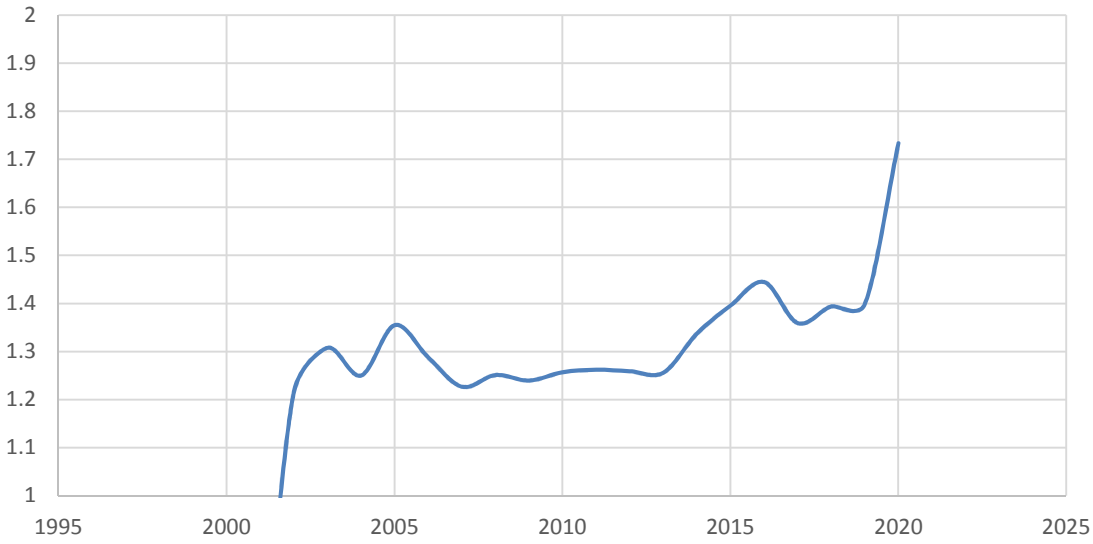

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول(4)

ليبي أي بمتوسط ما قيمته 0.37511 دينار ليبي، وكان متوسط معدل النمو ما نسبته 6.956 %، ونلاحظ من أن أعل قيمة كانت في عام 2000 لأن خلال هذه الفترة تم الرفع التدريجي من قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، ونتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين (3.54) دولار للدينار الواحد في نهاي عام 1990 إلى (1.55) دولار للدينار الواحد في نهاية عام 2001، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقا للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية (أية أيراهبم، 2020، 59) .

وخلال الفترة من 2001 إلى 2010م تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح (0.6080) وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي أي ما يعادل 1 دينار 1.3 = دولار، وفي تاريخ 15 /2003/6 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح (0.5175) وحدة حقوق سحب خاصة [1] مقابل كل دينار ليبي واحد، وذلك بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الاعتمادات

[1]. يعرف صندوق النقد الدولي حق السحب الخاص (S.D.R) Special Drawing Rights بأنه أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وبحلول مارس عام 2016 كان قد تم استحداث 204.1مليار وحدة سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي)، تم توزيعها على البلدان الأعضاء. ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة S.D.R للاستخدام الحر. وتتحدد قيمة حق السحب الخاصة S.D.R وفق سلة من خمس عملات رئيسية هي: (الإيوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني) وذلك اعتباراً من 1أكتوبر 2016.

والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المعفاة من هذه الضريبة، مازال هذ السعر قائماً حتي اليوم(أية أيراهبم،2020،ص60) ، وكانت أعلى قيمة لسعر الصرف خلال هذه الفترة ما قيمته 1.3554 دينار، وأقل قيمة كانت 0.64732 أي بمتوسط ما قيمته 1.204323 دينار، وبمتوسط معدل نمو ما نسبته 11.077%، وأما الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020م خسر الدينار الليبي نحو 85% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي مند بداية أحداث 17 فبراير في عام 2011، وأصبح يباع في نطاق ضيق للعلاج والدواء بنحو 1.39 للدولار الواحد، كذلك أصبح الدينار الليبي يتداول في دول الجوار بسعر متدني جداً، ومع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا حدث سطو مسلح بمدينة سرت في عام 2013 على شاحنة نقل أموال تابعة لمصرف ليبيا المركزي تنقل أموال وتم الاستلاء على مبلغ 53مليون دينار ليبي و12 مليون من عملات أجنبية (دولار ويورو)، فأصبح من الصعب على المصرف المركزي الليبي من شراء كميات أخرى من الدولار من الأسواق العالمية بسبب ضعف الثقة في الاقتصاد الليبي من مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية(رمزي زائر،2017) ، زد على ذلك تراجع الإيرادات الليبية بسبب إغلاق الحقول والموانئ النفطية.

وبالنظر إلى الجدول خلال هذه الحقبة نلاحظ أن أعلى قيمة لسعر الصرف للدينار مقابل الدولار ما قيمته 1.73399 دينار، وكانت أقل قيمة له ما قيمته 1.2566 دينار وبمتوسط ما قيمته 1.384619 دينار، وكان متوسط معدل النمو ما نسبته 3.516%.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

1 . شهدت معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ممثلتاً بالرقم القياسي للأسعار تنامياً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وقد كان الاتجاه العام لها موجباً، وبلغت أقصى قيمة في سنة 2020 ممثلتاً في 182.89.

2 . شهدت الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة فائضاً ملحوظاً في أغلب السنوات ماعدا سنة 2002 حيث سجلت عجز ما قيمته 32 . مليون وسنة 2011 بـ 766.8. مليون، وسنة 2013 بـ 1111.4، وفي 2014 م بـ 9830.7، وباقي السنوات كانت الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة.

3 . تطورت الإيرادات العامة الإجمالية في الاقتصاد الليبي تطوراً ملحوظا خلال فترة الدراسة وقد كان هذا التطور بسيطاً من سنة 90 إلى سنة تقريباً 2003، وبعد ذلك بدأت تطور بشكل إجابي بشكل مضطرد إلى سنة 2008 وبعد ذلك أخدت في التقلب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى نهاية الفترة قيد الدراسة.

4 . تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي بشكل موجب طيلة فترة الدراسة إلى سنة 2013 وبعد ذلك بدأ في الانخفاض، وقد كان هذا التطور بشكل منخفض إلى سنة 2003 أخد بعدها في التطور بشكل ملحوظ

إلى سنة 2008، ومند تلك السنة أخد يتقلب إلى أن بلغ أقصى قيمة له في سنة 2013 واخد بعد ذلك في الانخفاض وكان الاتجاه العام له نحو التطور الإيجابي.

5 ـ توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق التسييري في الميزانية العامة في ليبيا قد تفوق على الانفاق التنموي طيلة فترة الدراسة، وقد زادت حدة هذا التفوق بشكل كبير مند العام 2011 تقريباً وانخفضت نسبة الانفاق التنموي.

6 ـ توصلت الدراسة أن الدين العام المحلي كان مستواه كبير جداً في فترة التسعينيات، وبلغ في بداية الألفية الثالثة في سنة 2001 ما نسبته 13.48%، وبدأ بعد ذلك في التنازل إلى أن بلغ نسبته في سنة 2020 إلى 41.3 %.

7 ـ شهد الميزان التجاري العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة فائضاً مستمراً ماعدا في سنوات 2014 و 2015 و 2016، وقد نجم ذلك على انخفاض اسعار النفط في تلك الفترة.

8 ـ شهد سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة قيد الدراسة وقد كان الاتجاه العام له تصاعدياً، وبلغ أقصى قيمة له سنة 2020 بنسبة 1.734.

ثانيا: التوصيات:

1. على الحكومة الاهتمام بتشكيل سياسة مالية فعالة تصب في صالح التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، وعلى السلطة المالية بمتابعة مستمرة لأدوات السياسة المالية ضمانا لفعاليتها مع تحديد مسؤوليات إدارة هذه الأدوات.

2 ـ لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الانفاق العام بصورة عامة، وترشيد نفقات الوزارات والتمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الانفاق العام الغير ضروري.

3 ـ الاهتمام بالسياسة النقدية بتطبيق سياسة نقدية حقيقية في أدواتها وأهدافها تساعد على حل مشكلة السيولة والقضاء على التضخم، والتعامل بأسعار فائدة موجبة تصب في مصلحة المواطن.

4 ـ بما أن اختلال أو توازن الاقتصاد الليبي مرهون بأسعار النفط فالعمل الجاد من قبل صانعي القرار، يستلزم توفر الإرادة الحقيقية على إيجاد البديل لتنويع الصادرات، مثل تشجيع الاستثمار أكثر في القطاع السياحي والصناعي والزراعي وتجارة العبور وغيرها.

5 ـ تفعيل الإنفاق العام التنموي بحيث يساهم في الاستثمار، والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي، وتوجيه الإنفاق الاستثماري إلى القطاعات التي يتوقع أن تسهم في تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الليبي مثل القطاع السياحي، وقطاع الثروة البحرية، وتجارة العبور، وإتاحة الفرصة وتهيئة المناخ أمام المستثمر الخاص للمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية.

6 . صياغة سياسة ملائمة لسعر الصرف والقضاء على سعر الصرف في السوق السوداء، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الليبي من قبل مصرف ليبيا المركزي، حيث أنه يلعب دوراً مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي.

7 . ضبط السياسة التجارية الخاصة بعملية الانفتاح التجاري بحيث يتم الحد من التضخم المستورد الذي يأتي عبر الواردات

8 . ضرورة البحث عن مصادر أخرى للدخل والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة من أجل مكافحة البطالة ورفع مستوى العمالة وتشجيعها بمنح لها بعض الامتيازات الخاصة.

المراجع:

ــ مسعود، درواسي(2005): "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990ـ 2004"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر.

ـ إبراهيم، نعمت الله نجيب(2000): أسس علم الاقتصاد. للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية.

ـ عتيقة، علي أحمد(1972): أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1959ـ 1969، دار الطليعة، بيروت، ص108.

ــ النعاس، نصرالدين (2010): أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية . دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي 1970ـ 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

ـ أرلوند، دانيال(1992): تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

ـ حسين، سند محمد(2018): أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1980ـ2017، رسالة ماجستير، جامعة دمياط، ص130.

ـ الأكرش، عبدالحميد(2017): أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990ـ 2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية، العدد8.

ـ . الحويج، حسين(2022): أُثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص161.

ـ ابوزيد، خالد(2016): أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 9، ص 111.

ـ زائر، رمزي (2017): قصة الدينار الليبي من القمة إلى القاع، مقال في بوابة افريقيا الاخبارية على النت، 25 نوفمبر.

ـ أيراهبم، أية(2020): اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1985ـ 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصراته . كلية الاقتصاد، ص 59.

Development of macroeconomic balance indicators in the Libyan econom During the period 1990-2020

Ali Selem Ali Sowan

Lecturer
Faculty of Economics & Commerce,
Alasmarya Islamic UniversityLibya

Abstract:

The aim of this research is to study the extent of the development of indicators of macroeconomic balance in the Libyan economy during the period 1990-2020, through the use of the descriptive analytical approach to the development of indicators of economic balance represented by its internal and external parts. The study used the inflation index represented by the consumer index as an indicator of internal economic balance. Using the trade balance, which represents the difference between exports and imports, as an indicator of the external economic balance in the Libyan economy. We reviewed the development of inflation rates and the balance of the general budget as indicators of internal balance, and also the development of the trade balance and the exchange rate of the Libyan dinar against the US dollar as indicators of the external economic balance of the Libyan economy during the period. 1990-2020. The research reached several results, which were that there was a positive development in public spending in the Libyan economy throughout the study period until the year 2013, after which it began to decline. The research also concluded that inflation rates in the Libyan economy, represented by the price index, grew significantly during the study period. The general trend was positive, and the general budget in the Libyan economy during the study period witnessed a noticeable surplus in most years except for 2002, 2013, and 2014 AD, and in the remaining years public revenues were greater than public expenditures. The general trade balance in the Libyan economy witnessed a continuous surplus during the study period, except in the years 2014, 2015, and 2016. The Libyan economy also witnessed a remarkable development in the exchange rate of the dinar against the US dollar during the study period Its general trend was upward

Keywords: Internal economic balance, external economic balance, Libyan economy, inflation, trade openness.

.